

MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبه والمراجعه E&Y
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات دبي الوطنى

شركة مساهمة مصرية
عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣١ مارس ٢٠١٤

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / أعضاء مجلس ادارة بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ١٢ مايو ٢٠١٤ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم الماليه للبنوك وأسس الاعتراف و القياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والتي استخرجت منها القوائم الماليه المستقلة الملخصة المرفقه.

ومن رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣١ مارس ٢٠١٤ ونتائج أعماله عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ وتقريرنا عليها.

القاهرة في: ١٢ مايو ٢٠١٤

مراقبا الحسابات



رشاد حسنى
ش.م.م. ١١/٥/٢٠١٤
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي



حسام نصر
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٨٢"
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣١ مارس ٢٠١٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	إيضاح	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصرية)
			الأصول
٢.٥٦.٨٢٢	١.٤٣٩.٢٨٧		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى
٦.٩١٦.٠٢٨	٨.٥١٧.٩١٨		أرصدة لدى البنوك
١.٢٦٠.٧٦٨	١.٢٦١.٦١٨		أذون خزائنة
٦.٥٤٦.٥٢٠	٧.٠٧١.٠٠٧	(٢٨)	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافى)
١١.٢١٧	٧.٩٤٢	(٢٩)	مشتقات مالية
٥.٩٥٧	٦.٦٨٥	(٣٠)	أصول مالية بغرض المتاجره
٢.٨٥٠.٢١٦	٢.٩٣٢.٠٦٦	(٣١)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٩٩.٨٩٦	٩٩.٨٩٦	(٣٢)	استثمارات فى شركات تابعة
١٣.٨٩٥	١٢.١٢٨	(٣)	أصول غير ملموسة
١٤٩.١١٠	٢٠١.١٨٢	(٣٣)	أصول أخرى
٤٣٩.٧٨٣	٤٣٢.٥٨٧		الأصول الثابتة
-	٧١٩		أصول ضريبية مؤجلة
<u>٢٠.٣٥٠.٢١٢</u>	<u>٢١.٩٨٣.٠٣٥</u>		إجمالى الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٦.٠٨.١٤٤	٦٢٣.٧٠٥		أرصدة مستحقة للبنوك
١٦.٧٧١.٢٤٦	١٨.٢٨٨.٣٧٩	(٣٤)	ودائع العملاء
٤.٢٧٢	٦.٧٧٩	(٢٩)	مشتقات مالية
٣٧٦.٢٢٧	٣٧٤.١١٠	(٣٥)	التزامات أخرى
٥٦.١٧٤	٥٢.٢٤٨		مخصصات أخرى
٧٢.٦٦٠	١١٦.٥٦٩		التزامات ضمانب الدخل الجارية
٨٧	-		التزامات ضريبية مؤجلة
<u>١٧.٨٨٨.٨١٠</u>	<u>١٩.٤٦١.٧٩٠</u>		إجمالى الالتزامات
			حقوق الملكية
١.٧٠٠.٠٠٠	١.٧٠٠.٠٠٠		رأس المال المصدر والمدفوع
١١٠.٢٠٠	٧٧.٥٥٧		احتياطيات
٦٥١.٢٠٢	٧٤٣.٦٨٨		أرباح محتجزة
<u>٢.٤٦١.٤٠٢</u>	<u>٢.٥٢١.٢٤٥</u>		إجمالى حقوق الملكية
<u>٢٠.٣٥٠.٢١٢</u>	<u>٢١.٩٨٣.٠٣٥</u>		إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

العضو المنتدب

جويلوم جين مارى فان تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

٢٠١٣ مارس ٣١	٢٠١٤ مارس ٣١	إيضاح	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٢٧٣ ٢٩٦	٣٩٥ ٥٢٦		عائد القروض والإيرادات المشابهة
(١١٩ ٩٣٠)	(١٨٧ ٨٤٥)		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>١٥٣ ٣٦٦</u>	<u>٢٠٧ ٦٨١</u>		صافي الدخل من العائد
٥١ ٥٤٥	٧٢ ٥٩٨		إيرادات الأتعاب والعمولات
(٦ ٤٥٥)	(٨ ٣٣٥)		مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>٤٥ ٠٩٠</u>	<u>٦٤ ٢٦٣</u>		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٣٦ ٥٠٤	١٧ ٦٤٥ (٢٦)		صافي دخل المتاجرة
٢ ٩٨٤	٥ ٣٠٢		أرباح بيع إستثمارات مالية
(١٢ ٢٤٩)	(١٢ ٨١٠)		عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(١٠٩ ٣٨٤)	(١٢٣ ٨٣٥)		مصروفات إدارية
<u>(١٧ ٦٢٨)</u>	<u>(١٦ ٦٥٢)</u>		مصروفات تشغيل أخرى
٩٨ ٦٨٣	١٤١ ٥٩٤		الربح قبل ضرائب الدخل
(٢٧ ٢٠١)	(٤٩ ١٠٨)		عبء ضرائب الدخل
<u>٧١ ٤٨٢</u>	<u>٩٢ ٤٨٦</u>		صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
<u>٤٠٢٠</u>	<u>٥٠٤٤ (٢٧)</u>		ربحية السهم (جنيه/سهم) الاساسي

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال	البيان
٢٠٠٦٤٩٣	٣٠٢٣٤٩	٤١٤٤	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
(١٦٢٨٣)	(١٧٠٥٢)	٧٦٩	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٢
-	(١٣٠٤٦)	١٣٠٤٦	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام
٦٨٦٢	-	٦٨٦٢	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
٧١٤٨٢	٧١٤٨٢	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٣
<u>٢٠٦٨٥٥٤</u>	<u>٣٤٣٦٨٩</u>	<u>٢٤٨٦٥</u>	<u>١٧٠٠٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٣
٢٤٦١٤٠٢	٦٥١٢٠٢	١١٠٢٠٠	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في 31 ديسمبر 2013
(٣٢٦٤٣)	-	(٣٢٦٤٣)	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
٩٢٤٨٦	٩٢٤٨٦	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤
<u>٢٥٢١٢٤٥</u>	<u>٧٤٣٦٨٨</u>	<u>٧٧٥٥٧</u>	<u>١٧٠٠٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

ملخص قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

<u>٣١ مارس ٢٠١٣</u>	<u>٣١ مارس ٢٠١٤</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)</u>
٥٢٨ ٤٩٧	١ ٥٩١ ١٧٢	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٢٤٢ ٣٤٣)	(١١٨ ٧٢٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
٢٨٦ ١٥٤	١ ٤٧٢ ٤٤٩	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٦ ٦٨٢ ١٤٤	٧ ٩١٥ ٩٢٥	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
<u>٦ ٩٦٨ ٢٩٨</u>	<u>٩ ٣٨٨ ٣٧٤</u>	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متماً للقوائم المالية.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال واحد و ستون فرعاً ويوظف به ١٥٤٠ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

قام بنك بي ان بي باريبا فرنسا ببيع عدد ١٦.١٨٢.٨٤٧ سهم من أسهمه بينك بي إن بي باريبا "ش.م.م" لبنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥.٢% و ٤.٤% و ٠.٤% لكل من بنك الامارات دبي الوطني و بنك مصروصندوق العاملين بينك القاهرة على التوالي بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبي الوطني و الامارات دبي الوطني للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩.٩٩٨% و ٠.٠٠١% و ٠.٠٠١% على التوالي .

تم تعديل اسم البنك في السجل التجارى بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي ان بي باريبا" شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل عضو مجلس الإدارة التنفيذي نيابة عن مجلس الإدارة في ٤ مايو ٢٠١٤.

٢ - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة حسب الأحوال بما في ذلك الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

٢-٢ الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣ - ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال الفترة / السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :-

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة بين احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالى فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أنون الخزانة

يتم الاعتراف بأذون الخزانة بالمركز المالى بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالى بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الاصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

٥-١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
 - إذا كان ذلك التبويب سيؤدى إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة فى الوقت الذى يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والمعلماء وأدوات الدين المصدرة.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترتبة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

المقاصة بين الأدوات المالية

-٦

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه الزيادة لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

أدوات المشتقات المالية

-٧

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

إيرادات ومصروفات العائد

-٨

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شراؤها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١٢-١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة

(loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملى جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالى إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- فى حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة فى خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على اضمحلال فى قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالى وهو ذلك المعدل الذى تم احتسابه فى تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الأتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد فى الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعقب الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالى مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغييرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغييرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢-١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٣- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، هذا وقد قام البنك بتعديل تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بدءاً من أول يناير ٢٠٠٩ وقام بالمحاسبة عن هذا التعديل بأثر مستقبلي، وبالتالي فلم تتأثر السنوات السابقة بتغيير نسب الإهلاك المستخدمة. وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدره بعد التعديل:

-	المباني	٦٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	١٠ و ٧ سنوات
-	أثاث مكاتب وخزائن	٥ سنوات
-	وسائل نقل	٥ سنوات
-	أجهزة الحاسب الآلي	٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	ماكينات صرف آلي	٧ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المطبقة للتجهيزات والإنشاءات للفروع المملوكة ١٠ سنوات والمؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدره للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتحدد ارباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقار صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أي مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزينة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدى الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال. ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

يتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب السارى – على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التى يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك. ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود فى تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية فى نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوماً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالى ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الأشتراك المحدد هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبه بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التى تتسلم الأشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذى تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين فى الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين فى الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبند التى تعالج التغيرات فى قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرانب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرانب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢-٢١ توزيعات الأرباح

تُنبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقرران بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على اساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية الفترة / السنة المالية مبلغ ١.٧٠٠ مليون جنيه.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.

وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٧.٥٩% في نهاية مارس ٢٠١٤.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليين:

الشريحة الأولى:

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

١- ٤٥% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.

٢- ٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص.

٣- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).

٤- ٤٥% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

٥- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

٦- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.

٧- الأدوات المالية المختلطة.

٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.

٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١.٢٥% من إجمالي المخاطر

الائتمانية للأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتي:

١- مخاطر الائتمان

٢- مخاطر السوق

٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنوية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان

المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة

العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	رأس المال
		الشريحة الاولى (رأس المال الاساسى)
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافى)
٢٤١٩٦	٢٤١٩٦	الاحتياطي العام
٨٦٠٥٣	٨٦٠٥٣	الاحتياطي القانوني
١٦٢٩	١٦٢٩	احتياطيات اخرى
٢٩٣١٩٢	٢٩٣١٩٢	الارباح المحتجزة
٢٢٨	٢٢٣	رأس المال الاساسى الاضافى Additional Going Concern
-	(٢٢٧٦٧)	اجمالي الاستيعادات من رأس المال الاساسى المستمر Common Equity
٢١٠٥٢٩٨	٢٠٨٢٥٣٦	إجمالي رأس المال الاساسى
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥% من قيمه الاحتياطي الخاص
		٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية
٤,٤٤٣	-	للاستثمارات المالية - إذا كان موجبا
		مخصص خسائر الاضمحلال للقروض
١٣٠,٩٤٠	١٣٩٥٦٤	والتسهيلات والالتزامات العرضيه المنتظمه
١٣٥,٤٦٩	١٣٩٦٥٠	اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر
		الاصول داخل الميزانيه
٧٦٧٥٢٣٥	٨٤٩٢٧٢٥	الالتزامات العرضية وارتباطات
٢٧٩٩٩٥٢	٢٦٧٢٤١٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
١٠٢٣٠	١٠٥٦٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
١٤٥٥٤٠٠	١٤٥٥٤٠٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
١١٩٤٠٨١٧	١٢٦٣١٠٩٥	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
١٨,٧٧%	١٧,٥٩%	معيار كفاية رأس المال (%)

٢٥ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وفيما يلي أهم البنود التي استخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في

أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من اية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على ان هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة يمثل اضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد ارباح (خسائر) إضافية بمقدار ٩.٨٧٦ ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣١ مارس ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	
٣٦ ٤٤٩	٢٢ ٤٢٨	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(٢٥٤)	(٤ ٧٤٩)	أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
٢٣٧	-	أرباح تقييم عقود صرف أجله
٧٢	(٣٤)	أرباح تقييم عقود خيار عملات
٣٦ ٥٠٤	١٧ ٦٤٥	أرباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
		الإجمالي

٢٧- نصيب السهم في الربح

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

٣١ مارس ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	
٧١ ٤٨٢	٩٢ ٤٨٦	صافي أرباح الفترة .
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٤,٢٠	٥,٤٤	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصه العاملين

٢٨- قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	
٤٥ ١٢٨	٧٩ ١٢٨	أوراق تجارية مخصومة
٦ ٩٠٠ ٨٨٠	٧ ٤٠٨ ٤٠٤	قروض العملاء
٦ ٩٤٦ ٠٠٨	٧ ٤٨٧ ٥٣٢	
(٢٦ ٨٧٠)	(٣١ ٠٩٢)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٣٧٢ ٦١٨)	(٣٨٥ ٤٣٣)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٦ ٥٤٦ ٥٢٠	٧ ٠٧١ ٠٠٧	الصافي

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة / السنة كانت كما يلي:

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٣٧٢ ٦١٨	١٣٨ ٧١١	٢٣٣ ٩٠٧	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
٢٩,٧٩٠	٢٧,٦٤٤	٢,١٤٦	عبء الاضمحلال
(١٦,٩٨٠)	(١٥,٣٩٩)	(١,٥٨١)	رد الاضمحلال
٥٠	١٣٠	(٨٠)	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
-	-	-	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٤٥)	-	(٤٥)	المستخدم من المخصصات خلال الفترة
٣٨٥ ٤٣٣	١٥١ ٠٨٦	٢٣٤ ٣٤٧	رصيد المخصص في آخر الفترة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٣٢٦ ٣٩٠	١١٤ ٦٧٥	٢١١ ٧١٥	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
١٠٧ ٣٠٤	٧٢ ٣٥٨	٣٤ ٩٤٦	عبء الاضمحلال
(٥٩ ٩٠٩)	(٥٠ ٩٩٦)	(٨ ٩١٣)	رد الاضمحلال
٥ ١٢٣	٢ ٦٧٤	٢ ٤٤٩	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
-	-	-	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٦ ٢٩٠)	-	(٦ ٢٩٠)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٣٧٢ ٦١٨	١٣٨ ٧١١	٢٣٣ ٩٠٧	رصيد المخصص في آخر السنة

٢٩- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٣			٣١ مارس ٢٠١٤			
المبلغ التعاقدى / القيمة العادلة	الأصول	الالتزامات	المبلغ التعاقدى / القيمة العادلة	الأصول	الالتزامات	(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
١ ٤٢١	٨ ٣٦٦	٤٦١ ١٧٩	٧٢٠	١ ٨٨٣	٣٨٠ ٣٢٨	مشتقات العملات الأجنبية
						عقود عملة آجلة
٢,٨٥١	٢,٨٥١	٢٩٣ ٦٥٦	٦,٥٥٩	٦,٥٥٩	٤٥٧ ٢٨١	عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)
٤ ٢٧٢	١١ ٢١٧		٦ ٧٧٩	٧ ٩٤٢		
٤ ٢٧٢	١١ ٢١٧		٦ ٧٧٩	٧ ٩٤٢		إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٤
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٠ - أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٥ ٩٥٧	٦ ٦٨٥	
<u>٥ ٩٥٧</u>	<u>٦ ٦٨٥</u>	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ - استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة
٢ ٨٤٦ ٠٧٩	٢ ٩٢٧ ٩٢٩	
٤ ١٣٧	٤ ١٣٧	(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة
<u>٢ ٨٥٠ ٢١٦</u>	<u>٢ ٩٣٢ ٠٦٦</u>	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة فى السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التى يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال فى قيمة تلك الأدوات فى نهاية السنة المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	أرصدة متداولة
٢ ٨١ ٥١٠	٢ ٨٢ ٣٠٨	
٢ ٥٦٤ ٥٦٩	٢ ٦٤٥ ٦٢١	أرصدة غير متداولة
<u>٢ ٨٤٦ ٠٧٩</u>	<u>٢ ٩٢٧ ٩٢٩</u>	
٢ ٨٤٦ ٠٧٩	٢ ٩٢٧ ٩٢٩	أدوات دين ذات عائد ثابت
<u>٢ ٨٤٦ ٠٧٩</u>	<u>٢ ٩٢٧ ٩٢٩</u>	

٣٢ - استثمارات فى شركات تابعة

آخر الفترة الحالية ٣١ مارس ٢٠١٤	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
شركة الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلى	مصر	١٩١,٣١٨	٢٦,٩٢٤	٢٤,٣٢٦	٢,٢٦٤	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
شركة الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلى	مصر	٢٠٥,٣٣٨	١٣,٢٤٧	١٠٧,٧٧٨	٩,١١٩	٩٩,٨

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٣- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	
١١٠.٢٣٠	١٦٠.٤٤٢	إيرادات مستحقة
١١.٣٤٦	١٤.٠١٥	مصروفات مقدّمة
٨٤٢	-	دفعات مقدّمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٤٣٩	٤٣٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)
٢.٧٧٨	٢.٧٩٥	تأمينات وعهد
٢٣.٤٧٥	٢٣.٤٩١	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>١٤٩.١١٠</u>	<u>٢٠١.١٨٢</u>	الإجمالي

٣٤- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	
٦.٨٨٥.٩٩٢	٨.٢٤٤.١٤٢	ودائع تحت الطلب
٦.٠٩٨.٨٤٥	٦.٠٧١.٤٤٤	ودائع لأجل وبإخطار
٢.٣١٣.٢٧٢	٢.٤٦٢.٨٤٧	شهادات ايداع وإدخار
١.٢٨٨.٢٢٧	١.٣٨٤.٠١٢	حسابات توفير
١٨٤.٩١٠	١٢٥.٩٣٤	ودائع أخرى
<u>١٦.٧٧١.٢٤٦</u>	<u>١٨.٢٨٨.٣٧٩</u>	الإجمالي
٩.١٥٢.٥٢٣	١٠.٢٥١.٨٥٩	ودائع مؤسسات
٧.٦١٨.٧٢٣	٨.٠٣٦.٥٢٠	ودائع أفراد
<u>١٦.٧٧١.٢٤٦</u>	<u>١٨.٢٨٨.٣٧٩</u>	الإجمالي
٤.٣٥٧.١٣٠	٤.٦٠٠.٥٧٥	أرصدة بدون عائد
١٢.٤١٤.١١٦	١٣.٦٨٧.٨٠٤	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>١٦.٧٧١.٢٤٦</u>	<u>١٨.٢٨٨.٣٧٩</u>	الإجمالي
١٤.٤٥٧.٩٧٤	١٥.٨٢٥.٥٣٢	أرصدة متداولة
٢.٣١٣.٢٧٢	٢.٤٦٢.٨٤٧	أرصدة غير متداولة
<u>١٦.٧٧١.٢٤٦</u>	<u>١٨.٢٨٨.٣٧٩</u>	الإجمالي

٣٥- التزامات أخرى

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٤	
٥٢ ٧٣٠	٥٠ ٧٨١	عوائد مستحقة
٦٤	٥٦	إيرادات مقدمة
١٦٨ ٢٩١	١٥٥ ٠٣٠	مصروفات مستحقة
١٥٥ ١٤٢	١٦٨ ٢٤٣	أرصدة دائنة متنوعة
٣٧٦ ٢٢٧	٣٧٤ ١١٠	الاجمالي

٣٦- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر ١.٧٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ١.٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

قام بنك بي ان بي باريبا فرنسا ببيع عدد ٦.١٨٢.٨٤٧ سهم من أسهمه لبنك بي ان بي باريبا "ش.م. لبنك الامارات دبي الوطني لتصبح نسب المساهمة فى البنك ٩٥.٢% و ٤.٤% و ٠.٤% لكل من بنك الامارات دبي الوطني و بنك مصروصندوق العاملين ببنك القاهرة على التوالى بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين ببنك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبي الوطني و الامارات دبي الوطني للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية فى ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة فى البنك ٩٩.٩٩٨% و ٠.٠٠١% و ٠.٠٠١% على التوالى.

تم تعديل اسم البنك فى السجل التجارى بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي ان بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".

٣٧- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٨.
- تم فحص عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتمت المطالبة و جارى عمل اللجنة الداخلية (يوجد بعض النقاط اعادة فحص).
- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عامى ٢٠١١/٢٠١٢ و تم السداد و لم نخطر بالفحص.

٣٨- أحداث هامة

تم فى تاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ توقيع عقد بيع مبدئى للاسهم المملوكة لبنك بي ان بي باريبا - باريس الى بنك الامارات دبي الوطني و قد تم الحصول على موافقه البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٣ و تم الحصول على موافقه الهيئه العامه الاستثمار بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٣ و تم نقل الملكية بالبورصة بتاريخ ٩ يونيه ٢٠١٣. تم تعديل اسم البنك فى السجل التجارى بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي ان بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".